

من الانفتاح الدبلوماسي إلى الشركة الأمنية.. وزارة الداخلية السورية تعيد رسم حوها في التعريف بسوريا الجديدة

تاريخ النشر

24 أكتوبر 2026

الكاتب

د. عبد الباق أبو نيت

عضو شبكة سوريا موسى الإخبارية



لم يعد دور وزارة الداخلية السورية مقصوراً على إدارة الملفات الأمنية داخل البلاد، أو الإشراف على عمل الأجهزة الأمنية ومؤسسات الأمن الداخلي، بل بات يقتل جورة متزايدة بما يبدو أنه مسار انفتاح دبلوماسي تتبناه هتف من خلاله إلى إقامة علاقات مع علاقاتها الخارجية على أسس التعاون المؤسسي والصالح المشتركة. ففي الحول التي تمر بمرحل انتقال سياسي وإقامة علاقات مع مؤسساتها، لا تغفل السياسة الخارجية عن إصلاح المظومة الأمنية، إذ تشكل القبة المتبدلة في الجبل الأمني أحد الدلائل الصمة لتطوير العلاقات الثنائية، وتعزيز الاستقرار، وتحقيق الظروف اللازمة للتغلب على القضايا والقضايا.

ومن هذا المنطلق، يمكن قرلة الحرك الدبلوماسي التي تقوم وزارة الداخلية السورية، برئاسة المهندس لش خطاب، بوضع جزءاً من تحك أسرع يهدف إلى توسيع قنوات التواصل السياسي مع الطرف العربية والحولية، ليس فقط بلمتباها حولة تتبناه إلى علاقاتها السياسية، وإنما أيضاً بمتباشركاً محققاً في معالجة التحديات الأمنية العابرة للحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، وتطوير التعاون الأمني والقضايا والقضايا ضمن الأطر القانونية

أولاً : الافتتاح الدبلوماسي بوابة لملحة بند الثقة المُنمية

تلقي التحركات الأخيرة لوزارة الداخلية في سياق الافتتاح الدبلوماسي السوري عى المستويين العربي والوطني، وهو افتتاح لا تقتصر أهدافه عى استئناف العلاقات السياسية أو تبطل الزيارات الرسمية، بل يمتد إى بندة شركت عملية تقبل بدتليجات الحولة السورية ومصالح الحول الأخرى. وبهسب بيانك وقصديك رسمية صادرة عن وزارة الداخلية السورية، شمتك هذه التحركات قلمت مع وزير الداخلية القطري الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، والسفير السعودي غازي بن رافع العنزي، والسفير الصومالي أبيب موسى فارح، إى جانب تولف مع وفود أوروبية وأممية معنية بمفك أمنية

مقانونية.

وتوهي طبيعة هذه القلمت بوجود عدة مسارات تشى الوزارة إى تفعيلها؛ فهناك مسار للتعاون الأمني والشوحي، وآخر لتبطل الخبرك والمعلومات، وثالث يعكف بتسهيل الإجراءات الأمنية بالوطنين، فضلاً عن مفك الهجرة والجوازك ومكلفة الاتجار بالبشر. ولا ينبغي النظر إى هذه التحركات بمبتباها قلمت بروتوكولية منفصلة، بل بمبتباها قنوك يمكن البندة عليها لتقوير اتفقيك وآليات تنفيذية أكثر شتددة، شريطة أن تنقل من مستوى القلمت العامة إى برلمج عمل واحة، تقصن أولويات محددة وآليات للمتابعة والقييم. فالثقة المُنمية لات بُف بمجرد عقد الاتفقيك، وإنما من خلال القدرة عى الوفاء بالاتزامك، واحترام الاتفقيك، وتقوير المؤسسات، وإثبات أن التعاون المشتك يحق نتائج ملموسة لجميع

الطرف.

ثانياً : ملحة هيكلية وزارة الداخلية والتحول نحو العمل المؤسسي

إن أحد أبرز التحديث لم وزارة الداخلية السورية يقمى فى ملحة بند الهيكلية المُنمية والإدارية للحولة، وتقوير طبيعة عمل المؤسسات الشطية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة

الجديدة.

فملحة بند الحولة لا تعفى تغيير السميت التنظيمية أو شتحدث إدارك جديدة فهب، بل تستلزم مراجعة فلسفة العمل الأمني، وتحديد الصلاحيك والمسؤوليک، وتقوير أنظمة القيلة والبشر، وتعزيز الرقابة الإدارية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية، وتحديث آليات اتخاذ القرار. وهنا تبرز أهمية الانتقال من أنماط عمل أمنية وإدارية تقليدية إى نموذج مؤسسي أكثر وضوحاً فى اختصاصاته، وأكثر قدرة عى الفصل بين الوظائف الأمنية والشطية والإدارية، مع تعزيز المهنية والناظبط والمساءلة وسيلة القانون.

ولا يمكن تحقيق هذا التحول بصورة مستعدة من حون مراجعة الهيكل التنظيمية، وتقييم الدتليجات البشرية والتقنية، وتحديث الإجراءات التشغيلية، وتقوير برلمج التدريب والتأهيل، ووضع معايير

واحة لقيس الأداء.

كما يتطلب بند مؤسسة أمنية حديثة تعزيز العلاقة بين الأمن والمجتمع، بحيث لات قس فمللية الأجهزة الأمنية بقدرتها عى فف السيطرة فقط، بل بقدرتها أيضاً عى هاية الوطنين، والاستجابة لشكواهم، وتطبيق القانون بصورة متساوية، ومون الحقوق والحريات الي يكفلها

القانون.

ومن الناحية الاستراتيجية، فإن تقوير وزارة الداخلية يمثل أحد الاختبارات الأساسية لدرجة الحولة السورية عى الانتقال من إدارة الملفات الأمنية بصورة مجزأة إى إدارة أمنية مؤسسية تكمل فيها القيلة والتخطيط والتنفيذ والرقابة.

وكما ازدادت وضوحاً هذه البنية، أصبحت الوزارة أكثر قدرة عى بندة علاقات مهنية مع ظيراها فى الحول الأخرى، لأن التعاون الحواري المستخدم يحتاج إى مؤسسات تمكك لاختصاصك محددة، وقنوك افضل معرفة، وقدرة عى تنفيذ الاتزامك المتفق عليها.

ثالثاً : التعاون المُفّي والاستخباراتي.. من تبطل المعلومات إلى

المشاركة الاستراتيجية

يمثل التعاون المُفّي والاستخباراتي أحد أهم المجالات التي يمكن أن تستثمر فيها سوريا اقتصادياً الدبلوماسي، ولا سيما في ظل طبيعة التحديات الإقليمية التي تتجاوز الحدود الوطنية.

فالجريمة المنظمة، وشبكات تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وفساد الأموال، وتحويل الأنشطة غير المشروعة، والجرائم الإلكترونية، كلها ملفات تتطلب تعاوناً يتجاوز الهكائن الوطنية

المفخرة.

وهي هذا السياق، تستطيع وزارة الداخلية السورية تطوير علاقاتها مع وزارات الداخلية والأجهزة الأمنية المختصة في الدول العربية والأجنبية من خلال بناء قنوات اتصال مهنية، وتبطل المعلومات وفق الأطر القانونية، وتنسيق التحقيقات في الجرائم العابرة للحدود، وتطوير آليات المساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون في تعقب المتوطنين والعائدات الإجرامية.

كما يمكن للتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة أن يسهم في تحديث قواعد البيانات، وتطوير القدرات الفنية، وتحسين إجراءات جمع الأدلة الجنائية وتحليلها، وتعزيز الاستقلالية من آليات

التعاون الشبكي الدولي.

غير أن نجاح هذا المسار يتطلب التمييز بين التعاون المُفّي والتعاون الاستخباراتي، رغم وجود تقاطع بينهما. فالتعاون الشبكي يركز بصورة أساسية على منع الجرائم والتحقيق فيها وتنفيذ الإجراءات القانونية، بينما يقل التعاون الاستخباراتي بجمع المعلومات وتحليلها وتقدير

المخاطر والتحديات.

ويحتاج كلا المسارين إلى ضوابط مؤسسية واضحة، تحدد صلاحيات الجهات المعنية، وتحمي سرية المعلومات، وتمنع إساءة استخدامها، وتضمن خضوع الإجراءات للقانون والرقابة المختصة.

ومن هنا، فإن مصلحة سوريا لا تقتل في توسيع نطاق تبطل المعلومات فحسب، بل في بناء منظومة تعاون موثوقة، قادرة على تحويل المعلومات إلى إجراءات قانونية فعالة، مع احترام سيادة الدولة وحقوق الأفراد والتزاماتها الدولية.

كما أن التعاون المُفّي مع الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية وقطر، يمكن أن يشكل محذاً لتبطل الخبرات والتدريب والتنسيق في مواجهة التحديات المشتركة، فيما يتيح الانفتاح على المؤسسات الأوروبية والدولية والاستقلالية من التجارب المتعلقة بالإدارة الشبكية الحديثة، والأدلة الجنائية، وإدارة الحدود، ومكافحة الجرائم المالية.

□

رابعاً : المشاركة في المدخل الدولية وإحالة تقديم سوريا كمشرك

أففي

كتب مشاركة وزارة الداخلية السورية في المؤتمرات الدولية المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية أهمية تتجاوز الحضور الرسمي، لأنها تتيح للدولة عرض أولوياتها الأمنية، والتعريف إلى التجارب الدولية، وبناء علاقات مؤسسية مع الجهات المعنية بمكافحة الجريمة.

وهي هذا الإطار، تندرج مشاركة الوزير لأم خطاب في مؤتمر دولي معني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وهو ما تكررته الجهات الرسمية، وما يرتبط بها من طرح قضايا إقليمية بهذه المؤسسات الشبكية، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتطوير التعاون الدولي.

كما أن مشاركة وفود وزارة الداخلية في الاجتماعات الدولية المختصة بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما فيها الاجتماعات المنعقدة في فيينا، تفتح المجال أمام تطوير التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاستقلالية من برامج بناء القدرات، وتعزيز تبطل الخبرات في مجالات مكافحة الاتجار بالبشر والجرائم المالية واسترداد

الأموال غير المشروعة.

وكتب هذه المشاركة أهمية إقليمية عنها ترتبط بخطط تنفيذية داخلية، لأن حضور المؤتمرات لا يشكل بحد ذاته دليلاً على نجاح المساعي، بل يمثل فرصة لتبطلها وتوفير الدعم الفني والمؤسسي

اللازم لتنفيذها.

ومن هذا المنظور، فإن التحدي أمام وزارة الداخلية السورية يتمثل في تحويل القدرات الحولية إلى برامج تدريب وتحديث مؤسسي، وتطوير التشريعات والإجراءات، وتعزيز التنسيق بين الجهات الأمنية والقضائية والرقابية المعنية.

كما أن الاضرار في المنظمة الحولية لكافة الجريمة يمكن أن يسعد في هذه صورة مختلفة عن سوريا، تقوم على تقديمها بوضوحاً يسهل على المصلحة في إنتاج الأمن القلبي والحيوي، وليس مجرد حولة طلب المصلحة في معالجة أزماتها الداخلية.

وهذا التحول يحتاج إلى استمرارية في المشاكة، وشغافية في عرض النتائج، وقدرة على الوفاء بالتزامات التي تعهدتها المؤسسات السورية في الحافل الحولية.

□

خلصاً: البعد العربي لشركة الأمنية.. من العلاقات الثنائية

إلى الأمن القلبي

لا يمكن فصل التحرك الخارجي لوزارة الداخلية السورية عن البيئة الأمنية العربية، التي تدخل فيها تحديث أمن الحدود، وهرب المخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، وحركة الأفراد، وتبادل المعلومات المتعلقة بالطلوبين والأشخاص غير المشروعة.

وفي هذا السياق، تمثل العلاقات مع السعودية وقطر والفرنسا والأردن وغيرها من الدول العربية مجالاً مهماً لتطوير التعاون الأمني، نظراً إلى التراب الجغرافي والجيوسياسي والقضائي، وإلى وجود ملفات مشتركة تتطلب تنسيقاً مستمراً.

وتبرز أهمية العلاقة مع السعودية، على سبيل المثال، في إمكانية تطوير قنوات التواصل المؤسسي وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمواطنين، إلى جانب بحث الملفات الأمنية المشتركة وفيما تسمح به الاتفاقيات والطر القانونية.

لما التعاون مع قطر، فيمثل تبادل الخبرات التشغيلية، والتدريب، وتطوير آليات مكافحة الجريمة المنظمة، والمشاركة من التجارب التقنية والإدارية في إدارة المؤسسات الأمنية.

وفي المقابل، تقضي الملفات المشتركة مع العراق والأردن أهمية خاصة للتنسيق الحيوي ومكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة، مع مراعاة خصوصية كل مف والاتفاقيات النشطة للعلاقات بين

الحول.

كن بهذه شركة أمنية عربية مستعدة يطلب تجاوز منصف الاستجابة المؤقتة للأزمات نحو هذه آليات دائمة للتنسيق، وتبادل المعلومات، وتطوير التدريب، وتوحيد الإجراءات في المجالات التي تسمح بذلك الاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

كما ينبغي أن يقوم هذا التعاون على مبدأ الصالح المتبادل، بحيث لا يكون سوريا مجرد متلقي للمصلحة الأمنية، بل شريكاً يمكنه القدرة على تقديم المعلومات والخبرات والمساهمة في معالجة

التحديات المشتركة.

□

سلاسل: حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفهما أساساً للثقة

الحولية

إن لمحة بهذه المؤسسات الأمنية في سوريا لا تغفل بالكفاءة التشغيلية ومهما، بل ترتبط أيضاً بطبيعة العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمواطن، وعلى الالتزام بالقانون والحقوقي الأساسية.

فالمؤسسة الأمنية الحديثة تحتاج إلى صلاحيات واضحة، وإجراءات قانونية مضبوطة، وآليات للمساءلة، ورقابة على استخدام السلطة، وتدريب مستمر على العمل مع المواطنين والموقوفين وفق

المعايير القانونية.

وهذه المسائل ليست شأننا داخلياً منفصلاً عن السياسة الخارجية، بل أصبحت جزءاً مهماً من تقييم الشركات الأمنية الحولية، ولأسيما في العلاقات مع الدول والمؤسسات التي تربط تعاونها بمجالات إصلاح الحكم وحماية حقوق الإنسان.

ومن هنا، فإن افتتاح وزارة الداخلية على الوفود الأوروبية والأمنية يمكن أن يشكل فرصة لتطوير الحوار حول إصلاح المؤسسات، وتحسين إجراءات التوقيف والتحقيق، وتعزيز سيادة القانون

القضائية، ورفع كفاءة أجهزة الرقابة والتفتيش.

نحن نأمل هذا المسار لأي قبل يحدد الإجراءات أو بالتصديقات الرسمية، وإنما يبقى انعكاسه على الإجراءات الفعلية، وبقدرة المؤسسة على منع التجاوزات ومعالجة المسؤولين عنها، وضمان وصول

الوطنيين إلى العدالة.

كما أن احترام حقوق الإنسان يعزز موثوقية المعلومات المتبادلة مع الشوكه الحوليين، ويحدد من مخاطر إساءة استخدام الصلاحيات، ويسهم في بناء علاقات أمنية تستند إلى الثقة المتبادلة بدلاً

من القنصاع على الضرورة الأمنية.

وبذلك، يصبح إصلاح القطاع الأمني جزءاً من مشروع أوسع لبناء الدولة، تكمل فيه الفعلية

الأمنية مع الشرعية القانونية والثقة المجتمعية.

سابعاً: التحديث لم تحويل الافتتاح الأمني إلى نتائج ملموسة

على الرغم من الغنى الذي يوفرها الافتتاح الدبلوماسي، فإن تحويله إلى شركاء أمنية مستدامة

يواجه مجموعة من التحديات التي ينبغي التعامل معها بواقعية.

أول هذه التحديات هو القدرة المؤسسية؛ إذ يحتاج تطوير التعاون الدولي إلى كادر مؤهلة،

وإدارات متخصصة، وقواعد بيانات موثوقة، وبنية تقنية تسمح بتبادل المعلومات ومعالجتها.

وثانيها التنسيق بين المؤسسات، لأن تعدد الجهات المعنية بالأمن والعدالة والإدارة الحدودية

قد يؤدي إلى تدخل الاختصاصات أو بطء الإجراءات إذا لم تُحدد المسؤوليات بصورة دقيقة.

لما التحدي الثالث فيتمثل في تحديث الإطار القانوني والتطبيقي، بما يخص توليف إجراءات

التعاون الأمني والقضائي مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية، ولاسيما في ملف تبادل

البيانات وتسليم المطلوبين واسترداد الأصول المالية.

ويبرز كذلك تحدي بناء الثقة، سواء على المستوى الدولي أو الداخلي. فالشركاء الأمنية تحتاج إلى

ضمانات متبادلة، كما أن مسألة ثقة الوطنيين تتطلب أن يلمسوا تساهلاً في الخدمات الأمنية

والإدارية، وبسرعة الاستجابة للشكاوى، وفي احترام القانون.

ويضاف إلى ذلك ضرورة تجنب تحويل التعاون الأمني إلى علاقات انتقائية أو إلى أدوات مرتبطة

بتوازنات سياسية مؤقتة؛ فالشركاء الناجحة هي التي تستند إلى مصالح واضحة وقواعد ثابتة، وتحتفظ

على استقلال القرار الوطني، ولا تتفاوض مع حقوق الوطنيين أو سيادة الدولة.

ولذلك، فإن نجاح وزارة الداخلية في هذه المرحلة يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين الافتتاح

الداخلي وإملاء البناء الداخلي، وبين مطلوبات الأمن وضمانات القانون، وبين الاستقلالية من

الخبرات الدولية وتطوير القدرات الوطنية المستقلة.

خاتمة: وزارة الداخلية جزء من الدبلوماسية السورية الجديدة

إن الحرك الدبلوماسية التي تشهدها وزارة الداخلية السورية يعكس اتساع مفهوم العمل الأمني في

المرحلة الانتقالية، وانتقاله من طيف إدارة الشؤون الداخلية إلى مجال أوسع يتصل بالعلاقات

الدولية وبناء الشراكات وتبادل الخبرات.

فالدبلوماسية لا تنحصر في وزارة الخارجية والسفارات، بل تكمل مع حوار الوزارات والمؤسسات

الوطنية، ومنها وزارة الداخلية، التي تستطيع من خلال التعاون الدولي والقضائي والأمني أن تسهم

في تعزيز الثقة الدولية، وإملاء بناء صورة الدولة، وتطوير قدرتها على مواجهة التحديات العابرة

للحدود.

مع ذلك، فإن القيمة الاستراتيجية لهذه التحولات ستتحدد بمدى قدرتها على إنتاج نتائج ملموسة:

مؤسسات أكثر مهنية، وإجراءات أكثر كفاءة، وتعاون دولي أكثر انظماً، وقدرة أكبر على مكافحة

الجريمة المنظمة، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن سوريا الجديدة تحتاج إلى أمن يهيء الدولة والمجتمع، ودبلوماسية تفتح أبواب التعاون،

ومؤسسات قادرة على تحويل الافتتاح السياسي إلى شركاء عملية. ومن هنا، فإن إملاء بناء وزارة

الداخلية لا تمثل مجرد عملية إصلاح إداري أو أمني، بل تشكل أحد المسارات الأساسية لإملاء إعادة تعريف

حور سوريا البلي والحي، وتسرخ حورها بوصفها حولة تسى إى لستعلقة فمللها، وبند
عللها عى أسل الصالح المتبللة، وسيللة القانون، والمسؤولية المشتكة فى حظ اللن

والاستقرار.



SCAN TO READ

الرابط النسي للقال

قرأ القال عى الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=17625